PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Masry Al Youm**
DATE:	**18-May-2016**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**550,000**
TITLE:	**Ministry of Petroleum: Investment fall in spite of Zohr, Alexandria and Atoll field agreements**
PAGE:	**08**
ARTICLE TYPE:	**General Industry News**
REPORTER:	**Amira Saleh**

«البترول»: تراجع الاستثمارات رغم اتفاقيات «ظهر والإسكندرية وأتول»

مخاوف من تسريح العمالة المصرية من الدول العربية بعد تراجع الأسعار

كتبت- أميرة صالح:

قال طارق الملا، وزير البترول، إن العالم يشهد العديد من التحديات التى تؤثر على النمو الاقتصادى العالمى، مشيرا إلى تراجع استثمارات البترول والغازفى مصر رغم اتفاقيات «ظهر والإسكندرية وأتول»، فضلا عن انخفاض قيمة الدعم نتيجة تراجع فاتورة الواردات من الغاز المسال والطبيعى.

وأضاف الملا، فى الكلمة التى ألقاها نيابة عنه، محمد طاهر، وكيل أول وزارة البترول، أن البترول فقد نحو ٦٠٪ من سعره منذ منتصف عام ٢٠١٤ وأن هناك زيادة فى حدة التقلبات السعرية منذ أغسطس الماضى.

وتابع خلال المؤتمر الإقليمى «تداعيات الأزمة النفطية على إدارة الاقتصاديات العربية»، أمس، أن تراجع أسعار البترول يرجع إلى انخفاض الطلب والركود العالمى وزيادة المعروض.

وأكمل طاهر أن هناك عدة أسباب وراء تراجع الأسعار منها اعتماد أمريكا على النفط والغاز الصخرى وزيادة الإنتاج العالمى خاصة من خارج دول الأوبك.

وذكر أن توقع حركة الأسعار الفترة المقبلة صعب فى ظل الصراعات إلدولية فى الدول النفطية مثل ليبيا والعراق، مشيرا إلى ضرورة أن تفكر الدول فى تنويع مصادر دخلها خاصة من الزراعة والصناعة.

وتحدث طاهرعن الوضع فى مصر، قائلا إن هناك تأثيرات سلبية وإيجابية من تراجع أسعار البترول، موضحا أن التأثير السلبى يتمثل فى تراجع الاستثمارات فى مجال البحث والاستكشاف، رغم أنه تم توقيع عدد من الاتفاقيات لتنمية الحقول ومنها «ظهر» و«شمال الإسكندرية» و«أتول» بقيمة ٢٥ مليار دولار على مدى ٥ سنوات، فيما يتمثل التأثير الإيجابى فى تراجع فاتورة الواردات من الغاز المسال والطبيعى وبالتالى تراجع الدعم.

من جانبه، قال أحمد بن حلى، نائب أمين عام جامعة الدول العربية، إن الأزمة الحالية تحتاج إلى التعاون بين كافة الدول لمواجهة التحديات الناتجة عنها.

وأكد على ضرورة ارتقاء المؤسسات التى تعمل فى الدول العربية والاستجابة لهموم المواطن العربى ومنها الحد من الفقر ومحاربة الفساد وتحسين النظام الصحى والتعليمى والحد من هجرة الأموال والخبرات والتغلب على شح المياه، خاصة أن المنطقة العربية معرضة لأزمة مياه، داعيا إلى تحديد ملامح مرحلة ما بعد البترول.

وأوضح أن هناك دولا ليس لديها بترول ولكنها حققت تنمية وتقدما تكنولوجيا، وأن الدول العربية متأخرة فى المجال وعلينا أن نعوض هذا التأخير.

حذر الدكتور هانى محمود، وزير الدولة للتنمية الإدارية السابق، من تداعيات تأثير أزمة تراجع أسعار البترول، موضحا أن أبرز التحديات السلبية التى يمكن أن تواجهها مصر تخفيض عدد العمالة المصرية العاملة فى الدول العربية، نتيجة تدنى أسعار البترول واتجاه العديد من الشركات لتخفيض العمالة لديها ومنها شركات بن لادن مؤخرا.

وقال فى تصريحات خاصة لـ«المصرى اليوم»، على هامش مؤتمر تداعيات أزمة النفط على إدارة الاقتصادات العربية، إن هناك نحو ٢ مليون مصرى يعملون فى الدول العربية، وإن هناك تأثيرا سلبيا حاليا لانخفاض أسعار البترول دفع الشركات إلى تخفيض العمالة لديها.

وأشار إلى أنه لو تم الاستغناء عن نحو ٢٥ ٪ عن العمالة المصرية فهذا يعنى عودة نحو نصف مليون مصرى للبحث عن فرص عمل فى مصر، فضلا عن تأثيرها على تراجع معدل التحويلات الأجنبية من الخارج.

قيادات البترول فى مؤتمر الجامعة العربية أمس

وأشار إلى أن أبرز النتائج الإيجابية من تخفيض أسعار البترول هو تراجع حجم الدعم ما ساهم فى توفير مبالغ مالية لإنفاقها على مشروعات البنية الأساسية من طرق وكبارى فضلا عن إقامة عدد كبير من وحدات الإسكان الاجتماعى بصورة غير مسبوقة وكلها إجراءات لها آثار اجتماعية جيدة على المجتمع المصرى.

قال «محمود» إن الفساد الادارى من خلال الواسطة والمحسوبية اخطر على مصر من الفساد المالى لانه يعنى وضع الانسان غير المناسب فى الجهاز الادارى للدولة.

قال الدكتور بهجت أبوالنصر، مستشار ورئيس قسم البحوث والدراسات الاقتصادية، القطاع الاقتصادى، إن نصيب النفط من الناتج المحلى الإجمالى يتراوح بين ٢٦٪ فى البحرين و٥٧٪ فى الكويت، ما سيؤدى لتراجع معدل النمو مع انخفاض سعر البترول.

وأوضح أن إيرادات النفط فى بعض الدول تصل لنحو ٩٠٪ من إيرادات الدولة، ومنها العراق، ما يعنى أن تراجع أسعار البترول يؤدى إلى عجز الموازنة.

وأشار إلى أن استهلاك الطاقة للفرد فى الدول العربية من أعلى المعدلات، ويصل إلى ٨ أمثال نصيب الدول غير النفطية، وهذا يرجع إلى دعم الطاقة فيها.

وأوضح أن دعم الطاقة يصل إلى ١٦٪ من الناتج المحلى الإجمالى فى بعض الدول العربية، بينما تمثل الصادرات النفطية نحو ٨٠٪ من صادراتها، ما يترتب عليه تراجع فى فائض الميزان التجارى.

وأشار إلى أنه فى عام ٢٠١٥ تحول الفائض فى الميزان التجارى إلى عجز، وفيما يتعلق بأسواق الأوراق المالية قال إنها تأثرت بانخفاض أسعار النفط.